الأمم المتحدة

E/2025/76

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 June 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 13 (و) و (ز) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

التنمية المستدامة في منطقة الساحل

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بمقرَّرَي المجلس الاقتصادي والاجتماعي 344/2024 و 345/2024، لمحة عامة عن الجهود المبذولة ضمن منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل في الفترة من 1 نيسان/أبريل 2024 إلى 31 آذار/مارس 2025.

* تأخُّر تقديم هذا التقرير لأجل تضمينه أحدث المعلومات والبيانات.

25-09656 (A) 240625 100725

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أُعدَّ هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 344/2024، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يعرض عليه في دورته لعام 2025 تقريرا عن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسّق إلى جنوب السودان. وفي وقت لاحق، طلب المجلس في مقرره 345/2024، إلى الأمين العام أن يقدم إليه في دورته لعام 2025 تقريرا عن كيفية تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسّق من أجل تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الساحل.

2 - وعلى الرغم من أن كلا السياقين لا يزالان يواجهان أزمات طال أمدها وتحديات هيكلية عميقة، من بينها عدم الاستقرار السياسي والصدمات الاقتصادية والنزاعات والاضطرابات المرتبطة بالمناخ، فإن هذا التقرير يلقي الضوء ليس على حجم هذه التحديات واستمرارها فحسب، وإنما أيضاً على مدى قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجهها وعلى ما أُحرز من تقدم ملموس في إطار الدعم المقدم من الأمم المتحدة. أما في جنوب السودان، فعلى الرغم من تدهور الأوضاع الإنسانية، وتأخُّر الإصلاحات السياسية، وتفاقم الهشاشة الاقتصادية، فقد وسّعت الأمم المتحدة نطاق استخدام نماذج التنسيق القائم على أساس المناطق في الولايات ذات الأهمية الاستراتيجية، ودعمت عمليات مراجعة الدستور، وساعدت في إضفاء التكامل على الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام لتلبية الاحتياجات المحلية. وأحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدماً في منطقة الساحل من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما في ذلك توسيع نطاق سبل الحصول على الأمن الغذائي، وخدمات الصحة النفاسية، والبنى التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ، في إطار مبادرات وطنية وإقليمية منسَّقة. وقد عززت تلك الجهود الحوكمة، والسلام والأمن، والقدرة على تحمل تغير المناخ، والتنمية الشاملة، ولا سيما في سياق الشراكات الجديدة مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

ثانيا - جنوب السودان

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه جنوب السودان مجموعة من الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية التي تكشفت في وقت واحد. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر، أقال رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، عدداً من المسؤولين الحكوميين من مناصب قيادية رئيسية وعيَّن آخرين محلهم، وهو ما انتقدته جماعات مختلفة من صفوف المعارضة. وتصاعدت تدريجياً حدة التوترات السياسية بين أطراف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، مع اشتداد النزاع بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المعارضة في أنحاء متعددة من البلد. وتوقفت الجهود الإقليمية والدولية الجارية للوساطة وإبقاء عملية السلام على المسار الصحيح، عندما قام رئيس كينيا، وليام روتو، بإرجاء "مبادرة تومبني" في 20 شباط/فبراير 2025، بطلب من حكومة جنوب السودان، دون إحراز تقدم.

4 - وظهر تصاعد العنف وعدم الاستقرار من خلال الاشتباكات والاعتقالات التي طالت العديد من الشخصيات البارزة أو القادة الرئيسيين، ولا سيما في ولايات أعالي النيل ووسط الاستوائية وغرب الاستوائية، مما أثار شواغل إقليمية ودولية. كما أثار اعتقال النائب الأول للرئيس، رياك مشار، وقادة آخرين بارزين في صفوف المعارضة ردود فعل واسعة النطاق واتهامات بأن عملية السلام أصبحت مهددة، حيث طالبت

جماعات المعارضة بإلغاء اتفاق السلام وتعليق الآليات الأمنية إلى حين إطلاق سراح قادة المعارضة. وعلى الرغم من تلك الانتكاسات، أعاد المسؤولون الحكوميون تأكيد التزامهم بتجنب العودة إلى نزاع شامل.

5 - وفي أيلول/سبتمبر 2024، اتفقت الأطراف في اتفاق السلام المنشط على تمديد الفترة الانتقالية مرة رابعة، من 22 شباط/فبراير 2025 إلى 22 شباط/فبراير 2027، مع إرجاء موعد إجراء الانتخابات إلى كانون الأول/ديسمبر 2026[1]. وأُحرز تقدم محدود في عام 2024 في النهوض بأنشطة المؤسسات التقنية والانتخابية الرئيسية، أي المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور، ومجلس الأحزاب السياسية، والمفوضية الوطنية للانتخابات[2]. ولا تزال الأحكام الرئيسية من الاتفاق المنشط معلَّقة، بما فيها الأحكام المتعلقة بعملية وضع دستور دائم، والانتخابات الوطنية، والترتيبات الأمنية في المرحلة الانتقالية، وإدارة المالية العامة، وإعادة الإعمار، والعدالة الانتقالية.

6 - ولا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان مروعةً، إذ يحتاج الملايين من الأشخاص إلى مساعدة عاجلة. فوفقًا لما ورد في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في جنوب السودان لعام 2025، التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2024، يحتاج حوالي 9,3 ملايين شخص (69 في المائة من السكان) إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمأوى والرعاية الصحية[3]. وتعطي الخطة الأولوية لـ 5,4 ملايين شخص، من بينهم 1,23 مليون شخص من النازحين داخلياً و 000 680 من اللاجئين و 000 440 من العائدين. وحتى 24 آذار/مارس 2025، تم تمويل 10,5 في المائة من المبلغ اللازم البالغ 1,7 بليون دولار[4]. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2024، زاد عدد النازحين داخلياً بنسبة 8,15 في المائة، حيث ارتفع من 1,84 مليون إلى 1,99 مليون نازح[5]. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك أكثر من 430 548 لاجئاً و 903 3 أشخاص قد طلبوا اللجوء في جنوب السودان في عام 2025[6]. ومن بين السكان اللاجئين وملتمسي اللجوء، تم تحديد 351 64 فرداً (804 40 نساء و 547 23 رجلا) على أنهم أشخاص ذوو احتياجات خاصة. ومن بينهم، 20 في المائة أشخاص ذوو إعاقة، غالبيتهم يقيمون في شمال جنوب السودان.

7 - ولا يزال اقتصاد جنوب السودان متسماً بارتفاع التضخم، حيث بلغ مؤشر أسعار الاستهلاك إجمالاً 181,27 في آذار/مارس 2025[7]، وضعف أطر الشفافية والمساءلة، وانخفاض قيمة جنيه جنوب السودان، وتراجع إيرادات الحكومة الذي أدى إلى تأخُّر صرف رواتب موظفي الخدمة المدنية وأفراد القوات النظامية لمدة تراوحت بين 11 شهراً و 12 شهرًا. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أعلنت حكومة جنوب السودان استئناف إنتاج النفط في ولاية أعالي النيل، التي تمثل 70 في المائة من عائدات النفط، في أعقاب رفع حكومة السودان لحالة القوة القاهرة. وقد طلب شركاء النفط من الحكومة معالجة الثغرات التي حُددت

(1) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، التقرير رقم 025/24، كانون الثاني/يناير 2024.

(2) انظر: https://press.un.org/en/2025/sc15989.doc.htm.

(3) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “South Sudan: humanitarians appeal for $1.7 billion to assist 5.4 million people in need”, 16 December 2024.

(4) انظر: https://fts.unocha.org/plans/1223/summary.

(5) انظر: https://dtm.iom.int/south-sudan.

(6) انظر: https://data.unhcr.org/en/country/ssd.

(7) انظر: https://nbs.gov.ss/wp-content/uploads/2025/04/CPI-for-Mar-2025.pdf.

في عمليات تقييم الأوضاع الأمنية في مناطق التشغيل، وعمليات تقييم كمية النفط الخام وتسويتها، والمسائل المتصلة بطلب التمويل مع استئناف الإنتاج.

8 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وقع رئيس جنوب السودان ميزانية السنة المالية 2025/2024. وقد بلغ العجز في الميزانية المعتمدة لجنوب السودان البالغة 4,2 تريليونات جنيه جنوب سوداني (حوالي 1,651 بليون دولار) ما نسبته 46 في المائة، أي ما يعادل 1,9 تريليون جنيه (758 مليون دولار). وتقل ميزانية السنة المالية 2025/2024 بنسبة 22 في المائة عن ميزانية السنة المالية 2024/2023. وتعتزم الحكومة جمع ما نسبته 50 في المائة من إجمالي الإيرادات من المصادر غير النفطية، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة 13 في المائة المقررة في ميزانية السنة المالية 2024/2023. وتعتزم تمويل العجز من خلال المنح والاقتراض الخارجي.

9 - وانخفضت قيمة جنيه جنوب السودان بشكل حاد بأكثر من 400 في المائة في سوق سعر الصرف غير الرسمية، من 260 1 جنيه لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في 2 كانون الثاني/يناير 2024 إلى 800 5 جنيه لكل دولار في 25 آذار/مارس 2025. وقد اقترب سعر الصرف الرسمي تدريجيًا من السعر غير الرسمي، حيث ارتفع من 092 1 جنيه لكل دولار في كانون الثاني/يناير 2024 إلى 525 4 جنيه لكل دولار في آذار/مارس 2025.

ألف - المسائل الإنمائية الرئيسية

10 - في تموز/يوليه 2024، قدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم لحكومة جنوب السودان بشأن تقديم استعراضها الوطني الطوعي الأول لعام 2024 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ورغم أن الاستعراض ألقى الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت في تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية والسياسات والميزانية ونظم الرصد والتقييم الوطنية، فإنه لم يوثق إلا تقدما محدودا نحو تحقيقها.

11 - وتعثَّر التقدم في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة. فمن بين حوالي 12,4 مليون شخص يقيمون في جنوب السودان، يقدَّر أن أكثر من 8 ملايين شخص يعيشون في فقر مدقع ويحتاجون إلى قدر ما من المساعدة الإنسانية. ويُقدر أن معدل الفقر ارتفع إلى 84 في المائة في عام 2023، مع توقعات تشير إلى زيادة أخرى فيه تصل إلى 92 في المائة في عام 2024[8].

12 - ولا يزال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف البالغين (ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر) هو أقل معدل في المنطقة، حيث ارتفع من 27 في المائة في عام 2008 إلى 34,5 في المائة في عام 2022[9]. وظل استبقاء المعلمين وتعويضهم، بما في ذلك تأخر صرف مرتباتهم، عائقاً أمام فرص الحصول على التعليم. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب (ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) 47,9 في المائة، مع تسجيل انخفاض طفيف في معدلاته في صفوف الفتيات والشابات

(8) National Bureau of Statistics, National Multidimensional Poverty Index Report, 2023.

(9) انظر https://hlpf.un.org/countries/south-sudan/voluntary-national-reviews-2024.

(47,4 في المائة) مقارنة بالفتيان والشـــباب (48,4 في المائة). ويظل أكثر من 2,8 مليون من الأطفال – 53 في المائة منهم فتيات[10] – غير ملتحقين بالمدارس[11].

13 – ولا تزال حالة الأمن الغذائي خطيرة، حيث تؤججها الصـــدمات المتعددة، من بينها الفيضـــانات الواسعة النطاق، والعنف على الصعيد دون الوطني، والنزاع في السودان، والنزوح، وأزمة اقتصادية متفاقمة. فأكثر من 7,7 ملايين شـخص يعانون من اسـتفحال حالة انعدام الأمن الغذائي وسـوء التغذية، مع ظهور التقزم والهزال بمســـتويات مثيرة للجزع بين الأطفال[12]، بينهم حوالي 000 31 عائد من مواطني جنوب السـودان معرَّضـين لظروف خطر الكارثة/المجاعة، أو المرحلة الخامسـة من التصـنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، في الفترة بين كانون الأول/ديسـمبر 2024 وآذار/مارس 2025. ويُتوقع أن يزداد ذلك العدد في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2025 خلال الموسم الأعجف.

14 – ويعاني جنوب السودان من تفشي الكوليرا التي تنتشر في جميع أنحاء البلد. فحتى 23 آذار/مارس 2025، كان قد أُبلغَ عن 308 42 إصـــابات و 759 حالة وفاة على نطاق 42 محلية في 9 ولايات وإداريتين. وقد قدمت وزارة الصـــحة، بدعم من منظمة الصـــحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والشـركاء، 962 928 3 جرعة لقاح الكوليرا الفموي – لتغطي بذلك ما نسـبته 92,3 في المائة من السـكان المستهدفين. وتتواصـل حملات التطعيم في المناطق المتأثرة الأخرى. وفي سـياق آخر، أعلنت وزارة الصـحة في 7 شباط/فبراير تفشيَ جدري القردة في جوبا. فحتى 20 آذار/مارس، كان قد أُبلغ عن ست حالات إصابة مؤكدة مخبريا بجُدري القردة في موقع حماية المدنيين في جوبا وملكال.

15 – وتعاني الميزانية الوطنية، من بين مسـائل أخرى، من ضـيق الوعاء الضـريبي، والتحديات التي تعتري نظم الإدارة المالية العامة، ومحدودية مراعاة الاعتبارات الجنسـانية مع عدم كفاية التمويل المخصـص للخدمات الأساسية. ويُلاحظ في كل سنة مالية تباين بين مخصصات الميزانية، والتنفيذ، والنفقات الفعلية. ولذا فإن تعزيز القدرات في مجال الرقابة على الميزانية ينطوي على أهمية بالغة لتشجيع الشفافية والمخصصات العادلة.

16 – ولســـنوات عديدة، ظل تقديم الخدمات الاجتماعية يعتمد إلى حد كبير على مســـاهمات الجهات المانحة، وهو ما يقوض الاسـتدامة ويضـعف القدرات الوطنية لتقرير السـياسـات وتنفيذها والإشـراف عليها، بما في ذلك توليد البيانات واستخدامها. وتهدد الأزمات المالية والاقتصادية المستمرة، إلى جانب التخفيضات الأخيرة في التمويل المقدم من الجهات المانحة باستمرار تآكل الخدمات الأساسية.

17 – ولا تزال البنى التحتية للطاقة غير متطورة. ففي عام 2023، أُبلغ أن نسبة السكان الذين تتوافر لهم إمكانية الحصـول على الكهرباء لم يتجاوز 5,4 في المائة[13]. كما أن فرص الحصـول على وسـائل الطهي

(10) انظر: www.unicef.org/southsudan/invest-education-invest-teachers-invest-future.

(11) انـــظـــر: www.radiotamazuj.org/en/news/article/q-a-with-over-3-million-children-out-of-school-in-south-sudan-we-must-work-together-to-protect-children-save-the-children-boss.

(12) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “South Sudan: humanitarian needs and response plan”, December 2024.

(13) International Energy Agency and others, *Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2023* (Washington, D.C., World Bank, 2023).

النظيف محدودة للغاية. وفي عام 2023، ظلت نسبة السكان المستفيدين من تكنولوجيا شبكات الهاتف المحمول ومستخدمي الإنترنت راكدة عند 30 في المائة و 17 في المائة، على التوالي[14].

18 - والنسبة المعبَّدة من شبكة الطرق الممتدة لمسافة 000 20 كيلومتر في جنوب السودان لا تتجاوز 2 في المائة[15]. وهذا يعيق هذا الوضع تحقيق التكامل التجاري ودمج الأسواق وإيصال المساعدات الإنسانية في أوانها. وأدت أيضا محدودية البنى التحتية للنقل والاتصالات إلى استمرار التهميش وعدم المساواة في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

19 - ولا تزال الالتزامات بإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وتخلي المدنيين عن أسلحتهم طوعا، وإدارة الأسلحة والذخائر معلقة بسبب انعدام الثقة السياسية بين الأطراف الرئيسية الموقعة، وانعدام الشفافية ومعوقات التمويل. ويعيق ضعف المساءلة ومحدودية قدرات مؤسسات إنفاذ القانون إمكانية اللجوء إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، مما يسهم في ارتفاع معدلات الاحتجاز التعسفي.

20 - وقد حددت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) على أنه "عامل تمكين" لإطلاق العنان للتقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في جنوب السودان. غير أن المكاسب لا تزال هشة ومهددة بخطر العنف على الصعيد دون الوطني والأزمة الاقتصادية التي ترسخ تفشي الفقر.

21 - وتتماشى الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنقَّحة لجنوب السودان (2021-2024) مع كل من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على السلام والحوكمة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة؛ والتنويع الاقتصادي، والقدرة على الصمود، والنمو الاقتصادي، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتمكين المرأة والشباب. وقد انتهت صلاحية الاستراتيجية في حزيران/يونيه 2024، ولم يصدر بعد أي بيان رسمي عن الحكومة بشأن تمديدها.

باء - نهج الأمم المتحدة وما تتخذه من تدابير الاستجابة

22 - صاغت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 الذي يوضح ما تقدمه جميع مؤسسات الأمم المتحدة لدعم الأولويات الوطنية للبلد على نطاق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. وبالاتفاق مع الحكومة، تم تمديد إطار التعاون لمدة سنة واحدة تنتهي في كانون الأول/ديسمبر 2026. وفي آب/أغسطس، وافق فريق الأمم المتحدة القطري على أربعة مجالات ذات أولوية حيث يتعين تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة ومنع حدوث مزيد من التدهور في البلد، تشمل ما يلي: (أ) الحوكمة، وتهيئة بيئة تمكينية، وتعزيز المؤسسات؛ و (ب) الأمن الغذائي وتنويع سبل المعيشة؛ و (ج) البيئة، وجهود الحفظ، والاستدامة، والتكيف مع تغير المناخ؛ و (د) الصحة والتعليم.

23 - وفي أيلول/سبتمبر 2024، نظمت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، بالتعاون مع مكتب المنسق المقيم، حلقة عمل تشاورية وطنية رفيعة المستوى للتحضير لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وقد أكد

(14) انظر: https://hlpf.un.org/countries/south-sudan/voluntary-national-reviews-2024.

(15) انظر: https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudans-road-out-hunger.

المشاركون في الحلقة على الحاجة الملحة إلى تمكين الشباب والنساء وتهيئة بيئة مواتية لمشاركتهم مشاركة فعالة في عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والوطنية لجنوب السودان. وأعربت الحكومة عن التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء لتنفيذ الالتزامات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاق المستقبل.

24 - وفي عام 2024، دعم صندوق بناء السلام جهود الحكومة المبذولة لوضع استراتيجية وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن، والدفع قُدمًا بسن قانونَي إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر. وقدم الصندوق أيضا دعما تقنيا ومؤسسيا إلى المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور ودعما لوضع ميثاقَي المرأة والشباب بشأن عملية وضع الدستور. ووافق الصندوق على خمسة مشاريع جديدة لجنوب السودان، بقيمة قدرها 11 مليون دولار.

25 - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شارك جنوب السودان في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقامت الحكومة بوضع وتفعيل استراتيجية مشاركة خاصة بالدورة لتضمينها أولوياتها الوطنية المتعلقة بالمناخ. وقد أدى ذلك إلى إيفاد بعثة من المديرة التنفيذية للصندوق الأخضر للمناخ لتهيئة فرص لمواءمة أولويات جنوب السودان مع آليات التمويل المعمول بها في الصندوق من أجل تسريع وتيرة الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

26 - وفي عام 2024، قام كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري بإيفاد خبراء في مجال الأمن المناخي لدمج الجهود المتعلقة بالمناخ والسلام والأمن في عملياتهما الرامية إلى التصدي للنزاعات الناجمة عن آثار المناخ. وقد عززت الجهود المبذولة التعايش السلمي وبناء القدرة على تحمل تغير المناخ وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استجابة مصممة خصيصًا حسب الاحتياجات وبناء قدرات الموظفين والشركاء والأخذ بالنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في الحوارات وحماية المدنيين.

27 - وفي عام 2024، تعاونت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع وكالات الأمم المتحدة لدعم الحكومة في تنظيم استعراض مشترك لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، في إطار المتابعة لمبادرة "رؤساء الدول" واتفاق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الذي وقَّعه الرئيس. وتعاونت اليونيسف أيضاً مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية لدعم ما تبذله الحكومة من جهود في صياغة خطة عمل وطنية لتعزيز التغذية، وضمان التنفيذ الفعال لكل من نظام رصد الأمن الغذائي والتغذية لعام 2024، وتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لغرض مكافحة سوء التغذية الحاد.

28 - وفي عام 2024، أقرّ فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني الاستراتيجية التنفيذية على نطاق المنظومة للفترة 2025-2029 بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والانتقال من فرقة عمل معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى شبكة شاملة للجميع. وأقر فريق الأمم المتحدة القطري أيضًا مبادئ توجيهية ترمي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المساءلة عن تعميم الحماية من الاستغلال الجنسي في جميع البرامج، وخطة عمل سنوية لعام 2025 لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

29 - وفي عام 2024، قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعم لوزارة الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية، ولجنة أراضي جنوب السودان، ووزارة الشؤون

الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية، والمكتب الوطني للإحصاء في إجراء تقييم قانوني يرتبط بالمؤشر 5 أ-2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بنسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها. وفي وقت لاحق، قُدِّم تقرير جنوب السودان عن تعزيز حقوق الأرض والملكية الواجبة للمرأة إلى المجموعة الاقتصادية لاعتماده. وعلاوةً على ذلك، دعمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استعراض اللجنة المتخصصة الدائمة المعنية بالأراضي والبنى التحتية المادية والمجلس التشريعي الوطني الانتقالي مشروعَ السياسة الوطنية للأراضي في جنوب السودان خلال جلسة عادية للبرلمان عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

30 - وفي عام 2024، برز موضوع التنسيق القائم على المناطق كآلية رئيسية لتقديم استجابات متكاملة لتعزيز الاتساق على نطاق جميع الركائز بين مختلف الأنشطة الإنسانية والإنمائية والمتصلة ببناء السلام في جنوب السودان. وبقيادة قادة المناطق المتمركزين في الولايات ذات الأهمية الاستراتيجية - أعالي النيل، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ والوحدة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة؛ وغرب بحر الغزال، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - يجمع نموذج التنسيق القائم على المناطق بين الجهات الفاعلة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام لغرض إجراء تقييمات مشتركة، والتخطيط للتدخلات ذات السياقات المحددة وتنفيذها. ورغم أن قادة المناطق تلقوا الدعم من فرادى وكالات الأمم المتحدة، فإنهم يتصرفون كميسِّرين محايدين في إطار تنسيق عام يتولاه مكتب المنسق المقيم، وهو ما يكفل الاتساق والحياد. وبالربط بين المساعدة الإنسانية الفورية وجهود التنمية الطويلة الأجل وبناء السلام، يشجع التنسيق القائم على المناطق امتلاك الجهات المحلية لزمام الأمور ويعزز التنسيق ويرسي الأساس لتعافي البلد وبناء قدرته على الصمود في الأجل الطويل.

31 - وفي عام 2024، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم لوزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية ووزارة بناء السلام في صياغة خطة عمل وطنية جديدة بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وشمل ذلك الدعم إجراء تحليل جنساني تناول 27 من التشريعات الوطنية واعتماد ميثاق المرأة في جنوب السودان، الذي يخوِّل للنساء والفتيات المشاركة في المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور المعاد تشكيلها ويستعرض أولوياتهن الرئيسية فيما يتعلق بالدستور الدائم[16].

32 - وفي عام 2024، قدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً للمسؤولين الوطنيين بشأن إصلاح قطاع الأمن وصياغة التشريعات وإصلاح السجون. وقدَّما الدعم أيضا للمحاكم المتنقلة في المناطق النائية ويسَّرا المشاورات النهائية نحو إنجاز تقرير لجنة الإصلاح القضائي.

33 - وفي عام 2024، استمر نهج "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة" في التركيز على تنفيذ الاتفاق المنشط من خلال الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود، على الصعيد دون الوطني. وقد أشرك الصندوق مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الجهات المانحة والمجتمع المدني والحكومة ووكالات الأمم المتحدة، لتحقيق سلام مستدام وتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030. وحقق الصندوق التمكين لصالح 664 5 فردا من الفئات الضعيفة، من بينهم 894 1 امرأة و 797 3 من الشباب، وذلك بتهيئة فرص المعيشة واستحداث مخطط طوعي للادخار. وبالإضافة إلى ذلك،

(16) https://africa.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/06/south-sudan-womens-charter.

تمكَّنت 552 من النساء المعرَّضات للخطر وتمكَّن 799 من الشباب المعرَّضين للخطر من الحصول على فرص التطوير الوظيفي وفرص العمل.

جيم - سبل المضي قدما في أعمال الأمم المتحدة وأنشطة الدعم التي ستضطلع بها مستقبلا في جنوب السودان

34 - ستواصل الأمم المتحدة في جنوب السودان تقديم الدعم لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بغية دفع عجلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وذلك من خلال ما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ برامج مشتركة مع الحكومة في مجالات المنظومات الغذائية والصحة والتعليم والعمل المناخي، ودعم تنفيذ الالتزامات والتوصيات الواردة في خطة إنقاذ أهداف التنمية المستدامة في جنوب السودان لعام 2023، والاستعراض الوطني الطوعي لجنوب السودان لعام 2024، ونتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛

(ب) دعم جهود بناء السلام عن طريق مشاريع صندوق بناء السلام والعمل المستمر مع لجنة بناء السلام، مع تركيز الاهتمام على تعزيز التنمية الشاملة للجميع التي تكفل مشاركة النساء والشباب مشاركة مجدية في عمليات بناء السلام والعمليات السياسية وتوليهم أدوراً قيادية فيها؛

(ج) تعزيز خطة التوطين وتحقيق اللامركزية بتوسيع نطاق البرامج القائمة على أساس المناطق والتي تدمج تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح مع إيجاد حلول دائمة، وتوسيع مجال فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(د) تعزيز آليات التنسيق بتفعيل الأخذ بالنهج التجميعي على مستوى منظومة الأمم المتحدة بين فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتعزيز خطة التوطين مع النظراء الحكوميين والشركاء على الصعيد الوطني وصعيد الولايات للاستفادة من أوجه التآزر وتشجيع امتلاك الجهات الوطنية لزمام الأمور، وتحسين الكفاءة والتعاون؛

(هـ) إيلاء الأولوية للاستثمارات التحفيزية في الحد من العنف المجتمعي والحوكمة وإصلاح قطاع الأمن دعماً لتنفيذ الاتفاق المنشط؛

(و) الدعوة إلى زيادة الاستثمار في نُظم البيانات، والبنية التحتية، والابتكار، وإدارة المخاطر، والبحوث والتكنولوجيا، بما في ذلك الرقمنة والحوكمة الإلكترونية، إلى جانب زيادة التمويل العام لتعزيز تقديم الخدمات وتحسين نتائج التنمية؛

(ز) ضمان مشاركة الحكومة وقيادتها مشاركة كاملة في كل مرحلة من مراحل دورة إطار التعاون، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ، تماشياً مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنقَّحة وأولويات التنمية الوطنية؛

(ح) العمل مع السلطات الوطنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة للمساعدة في تيسير إقرار السياسات والتشريعات الرئيسية المعلَّقة التي تعثرت في المجلس التشريعي الانتقالي أو مجلس الوزراء أو الرئاسة.

دال - التوصيات

35 - قد تود الدول الأعضاء النظر في التوصيات التالية لدعم تنفيذ أنشطة الدعم المتكامل والمتسق والمنسّق الذي تقدمه الأمم المتحدة لجنوب السودان، نظراً لوجود حاجة ملحة إلى توطيد المكاسب، وتوسيع نطاق الحلول التي لها تأثير واضح على أرض الواقع، والاستفادة من جهود بناء الثقة من أجل إحداث تغيير أنجع مما هو عليه في مسار التنمية في البلد وعكس مسار الاتجاهات المتدهورة:

(أ) إعادة تأكيد دعوة الأمين العام إلى وقف تصعيد التوترات بشكل عاجل، والإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، والالتزام باتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتشجيع جميع الأطراف على الحفاظ على الاتفاق المنشط؛

(ب) التعجيل بوتيرة تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة باعتباره منبراً لتوسيع نطاق النتائج وإحراز تقدم استراتيجي يفضي إلى التحول نحو تحقيق خطة عام 2030، وتعزيز الاستقرار، والحد من مواطن الضعف الطويل الأجل، وخفض مخاطر الأزمات المتكررة عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الثقة والمساءلة والتوزيع العادل للموارد؛

(ج) الاستثمار في حلول التنمية المستدامة الطويلة الأجل المستندة إلى المكاسب الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، الاستفادة من المراحل الانتقالية الرئيسية للتصدي للصدمات المناخية، والنهوض بالابتكار والاتصال، وتحسين فرص الحصول على الطاقة المستدامة، وتحويل المنظومات الغذائية، وتهيئة فرص العمل اللائقة، وتعزيز تنمية المهارات، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات، وتوطيد الحوكمة وسيادة القانون؛

(د) دعم جهود الحكومة المبذولة للتعجيل بإصلاحات الإدارة المالية العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتنويع الاقتصاد لزيادة الإيرادات المحلية غير النفطية الموجهة للخدمات الأساسية، والبنية التحتية، ونُظم البيانات؛

(هـ) دعم مشاركة النساء والشباب مشاركة مجدية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وجميع عمليات صنع القرار، بالدعوة إلى وضع ميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية، وبناء المؤسسات والقدرات، وكذلك من خلال برامج إعادة الإدماج ودعم الجمعيات التعاونية؛

(و) تعبئة تمويل التنمية بشكل متزايد ويمكن التنبؤ به في أقل البلدان نمواً، بطرق منها التمويل بشروط ميسَّرة، وتخفيف عبء الدين، وآليات التمويل الابتكاري؛ والاستفادة من اللقاءات العالمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وحشد الإرادة السياسية، وتعبئة الموارد.

ثالثا -منطقة الساحل

ألف - السياق

التنمية المستدامة

36 - لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 في منطقة الساحل محدوداً مقارنةً بغيرها من المناطق على الصعيد العالمي. فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على بعض المؤشرات، لا تزال هناك تحديات كبيرة ماثلة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن البشري والحوكمة وانعدام الأمن

الغذائي والقدرة على تحمل تغير المناخ[17]. وعلى مدى العقدين الماضـــيين، انخفض توفر المياه في جميع أنحاء منطقة الساحل بنسبة تجاوزت 40 في المائة، ويُعزى ذلك أساساً إلى الصدمات المناخية والنزاعات المتكررة، مما يؤثر على البنى التحتية للمياه وإمكانية الوصول إلى مصادر المياه ويسبب في نزوح المجتمعات المحلية. فلا يحصل على مياه الشرب المأمونة سوى نسبة 72 في المائة من السكان، مقارنة مع 90 في المائة على الصعيد العالمي، مما يعرِّض حوالي 96 مليون شخص للحرمان من إمدادات المياه الكافية.

37 - ولا تزال منطقة الساحل[18] تشهد مسارات إنمائية متباينة تتسم بنمو اقتصادي متواضع، وأوجه ضعف هيكلية، وتحديات مستمرة في مجال التنمية البشرية. فقد تفاوت أداء بلدانها إلى حد كبير. ويُتوقَّع أن تحقق النيجر نموًا قويًا في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 6,6 في المائة في عام 2025، مدفوعًا بزيادة صادرات النفط عبر خط أنابيب أصبح قيد التشغيل في الآونة الأخيرة إلى بنن، ورفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي تشاد، يُتوقَّع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 1,5 في المائة في عام 2024 ويُتوقَّع أن يحقق نموا بنسبة أخرى قدرها 1,7 في المائة في عام 2025 و 3,3 في المائة في عام 2026، مدعوماً بإنتاج النفط[19]. وعلى الرغم من التوترات التي شابت الانتخابات، أظهرت السنغال قدرتها على الصمود، حيث بلغ نمو ناتجها المحلي الإجمالي 6,7 في المائة في عام 2024، ويُتوقَّع أن يبلغ هذا النمو 8,4 في المائة في عام 2025، بفضل إنتاج الهيدروكربون[20]. وفي عام 2025، يُقدَّر أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي للكاميرون نموا بنسبة 3,6 في المائة، مع نمو متوقع بنسبة 4,0 في المائة في عام 2026. ولا يزال اقتصاد غينيا واحدا من أسرع الاقتصادات نموًا في أفريقيا، حيث يُتوقَّع أن يحقق نموا بنسبة 7,1 في المائة في عام 2025 و 10,6 في المائة في عام 2026، مدفوعًا إلى حد كبير بأنشطة التعدين. وسجلت موريتانيا نموًا في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 5,1 في المائة في عام 2024، يمثل انخفاضًا من نسبة 6,5 في المائة المسجلة في عام 2023. ويُتوقَّع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 5,1 في المائة خلال الفترة 2025-2027، مدفوعًا ببدء إنتاج الغاز وتصديره في إطار مشروع تورتو أحميم الكبير (Grand Tortue Ahmeyim). وقد يقابل هذا النمو جزئياً انخفاض في إنتاج الذهب وركاز الحديد، وانخفاض الاستثمارات العامة وضعف صادرات الأسماك.

38 - ولا تزال مؤشرات التنمية البشرية في جميع أنحاء المنطقة مثيرة للقلق. ففي نيجيريا، وعلى الرغم من تسجيل زيادة في الإيرادات الحكومية من 5,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 8,7 في المائة منه في عام 2024، استمر الفقر والبطالة، حيث بلغت نسبة البطالة إجمالاً 33,0 في المائة

(17) United Nations Development Programme, *Sahel Human Development Report 2023: Sustainable Energy for Economic and Climate Security in the Sahel* (New York, 2024).

(18) لأغراض هذا التقرير، تغطي منطقة الساحل بلدان الساحل العشرة المشمولة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (2013) وخطة الدعم المتعلقة بها (2018)، وهي: بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا وغينيا والكاميرون ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا.

(19) تقرير صندوق النقد الدولي المعنون *آفاق الاقتصاد العالمي: منعطفٌ حاسمٌ وسط تحوّلاتٍ في السياسات* (واشنطن العاصمة، 2025) [International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: A Critical Juncture Amid Policy Shifts* (Washington, D.C., 2025)؛ وتقرير صندوق النقد الدولي المعنون *آفاق الاقتصاد العالمي: تحول السياسات، وتزايد التهديدات (واشنطن العاصمة، 2024)* [IMF, *World Economic Outlook: Policy Pivot, Rising Threats* (Washington, D.C., 2024)].

(20) تقرير صندوق النقد الدولي المعنون آفاق الاقتصاد العالمي: تحول السياسات، وتزايد التهديدات (واشنطن العاصمة، 2024) IMF, *World Economic Outlook: Policy Pivot, Rising Threats* (Washington, D.C., 2024).

وبطالة الشباب 43,5 في المائة[21]. وفي تشاد، ارتفعت نسبة الفقر إلى 36,5 في المائة، حيث يؤثر الفقر المتعدد الأبعاد على 84,2 في المائة من السكان[22]. وتواجه السنغال ضغوطاً ديموغرافية كبيرة بسبب ارتفاع معدل نمو السكان (2,5 في المائة)، ومعدل الخصوبة الذي يبلغ 4,9 أطفال لكل امرأة، وكون معظم سكانه من الشباب، حيث إن أكثر من 60 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 25 عاماً. وعلى الرغم من أن هذه الطفرة في أعداد الشباب تنطوي على إمكانات اقتصادية، فإنها تطرح أيضاً مشاكل كبيرة في مجال السياسة العامة وتتطلب تخصيص موارد محددة الأهداف[23]. وفي غينيا، تظل نسبة الفقر مرتفعة حيث تبلغ 43,7 في المائة، مع ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب ونظم الحماية الاجتماعية لا تغطي إلا 2 في المائة من السكان[24]. ولا تزال غامبيا تواجه تحديات مستمرة في مجال التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي، حيث يبلغ معدل الفقر 53,4 في المائة.

39 - وظلت إمكانية الحصول على التعليم في جميع أنحاء منطقة الساحل متفاوتةً ومقيدة إلى حد كبير بسبب انعدام الأمن ومحدودية الموارد. وقد حققت تشاد تحسناً طفيفاً في معدلات إكمال التعليم الابتدائي، ولكنها لا تزال تواجه معدلات تسرب عالية في مدارس التعليم الثانوية وحالات إغلاق المدارس المتكررة بسبب انعدام الأمن والعنف. وفي بوركينا فاسو ومالي والنيجر، يفتقر أكثر من نصف السكان البالغين إلى التعليم النظامي. وفي عام 2024، خصصت السنغال أكثر من 20 في المائة من ميزانيتها الوطنية للتعليم، ولكن التحديات لا تزال قائمة، من بينها ارتفاع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس، والفجوات في البنية التحتية، وعدم تطابق المهارات المكتسبة مع فرص العمل.

الحالة السياسية والأمنية

40 - اتخذت السلطات الوطنية في المنطقة أيضا خطوات نحو مبادرات الحوار. ففي بوركينا فاسو، عقب تعيين ريمتالبا جان إيمانويل ويدراوغو رئيسًا جديدًا للوزراء في 7 كانون الأول/ديسمبر، استحدث رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية، إبراهيم تراوري، في 16 كانون الأول/ديسمبر 2024، منبراً مشتركاً مع الزعماء الدينيين لتعزيز الحوار والسلام. وفي مالي، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، أكد الرئيس في المرحلة الانتقالي، أسيمي غويتا، على ضرورة مشاركة الزعماء الدينيين بشكل أكبر في التصدي للتهديد الإرهابي. وفي النيجر، عُقد في الفترة من 15 إلى 20 شباط/فبراير 2025 المؤتمر الوطني للإصلاحات المؤسسية لتحديد مبادئ الانتقال السياسي وجدوله الزمني وأولوياته وكذلك وضع خريطة طريق لإجراء إصلاحات الدولة. وتتضمن الاستنتاجات مقترحا باعتماد فترة انتقالية مدتها 60 شهرا قابلة للتعديل، رهنا بالحالة الأمنية، وبرنامج الإصلاحات، وجدول أعمال اتحاد دول الساحل.

41 - وأدى انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر رسمياً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كانون الثاني/يناير 2025 إلى تقليص عدد أعضاء الجماعة من 15 دولة إلى 12 دولة، مما أدى إلى

(21) World Bank, *Nigeria Development Update: Staying the Course – Progress Amid Pressing Challenges* (Washington, D.C., 2024).

(22) ECOSIT5, Household Living Conditions and Poverty Survey (February 2024).

(23) *الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا في السنغال*، التوقعات الديموغرافية لعام 2024.

(24) بيانات مستمدة من المعهد الوطني للإحصاء في غينيا.

إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني في غرب أفريقيا. وحافظت غينيا على التزامها تجاه الجماعة الاقتصادية، على الرغم من الشكوك الداخلية، بما في ذلك النزاعات الدستورية ومحدودية الحيز الديمقراطي.

42 - وفي 29 حزيران/يونيه 2024، أجرت موريتانيا انتخابات رئاسية أعيد فيها انتخاب الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني من خلال عملية اعتبرها المراقبون على نطاق واسع أنها كانت سلمية.

43 - وتدهورت الحالة الأمنية في جميع أنحاء منطقة الساحل بسبب زيادة نزعة التطرف المصحوب بالعنف والاحتياجات الإنسانية الكبيرة. فقد زادت الجريمة المنظمة من زعزعة الاستقرار في المنطقة، حيث أدى الاتجار غير المشروع بالذهب والأسلحة والمخدرات والمنتجات الطبية والوقود إلى زيادة حدة المنافسة بين الجماعات الإجرامية وتمويل أنشطتها. فالحوافز الاقتصادية المستمدة من هذه الأسواق غير المشروعة لا تجتذب الشبكات الإجرامية فحسب، بل تجتذب أيضاً المجتمعات المحلية الضعيفة، مما يرسخ الجريمة المنظمة ضمن الاقتصادات المحلية ويُضعف قدرة الدولة على دعم سيادة القانون[25].

الحالة الإنسانية

44 - واجه المدنيون، لاسيما النساء والأطفال، مخاطر متزايدة من العنف الجنساني، وتجنيد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة، والاعتداءات على المرافق الأساسية، كالمدارس ومراكز الرعاية الصحية. واستمرت التهديدات الأمنية المتعلقة بجماعة بوكو حرام والجماعات المتطرفة الأخرى بشمال شرق نيجيريا في تعطيل الاقتصادات المحلية وتعريض المدنيين للمخاطر، بما في ذلك الإصابات والوفيات الناجمة عن الألغام والأجهزة المتفجرة.

45 - وأدت الصدمات المرتبطة بالمناخ إلى اشتداد الضغوط الإنسانية وإعاقة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأثرت الفيضانات التي شهدتها مختلف أنحاء المنطقة على حوالي 5,9 ملايين شخص. وفي تشاد، تسببت الفيضانات في تشريد أعداد كبيرة من السكان وألحقت أضراراً بالمنازل وسبل معيشتهم. وشهدت نيجيريا فيضانات واسعة النطاق، أدت إلى تشريد ما يقرب من 000 900 فرد، وإلحاق أضرار بالبنى التحتية وخسائر زراعية واقتصادية[26]. وساهمت هذه الظروف أيضًا في تحديات للصحة العامة، بما في ذلك تفشي وباء الكوليرا.

46 - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي خطيراً، حيث يؤثر على حوالي 12,7 مليون نسمة[27] في جميع أنحاء المنطقة بما يصل إلى مستوى الأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، بسبب النزاعات والتحديات الاقتصادية والاضطرابات المناخية. وقد ظلت معدلات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال مرتفعة، خاصة في نيجيريا والنيجر وتشاد. وانخفضت إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية

(25) United Nations Office on Drugs and Crime, *Impact of Transnational Organized Crime on Stability and Development in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment – Sahel* (Vienna, 2024), p. 13.

(26) المنظمة الدولية للهجرة، "مصفوفة تتبع النزوح الصادرة عن المعهد العالمي للبيانات: تقرير مشترك عن حالة ما بعد الفيضانات في نيجيريا – 18 ولاية"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 "Global Data Institute Displacement Tracking Matrix: Nigeria joint post-flood situation report – 18 states", 30 November 2024.

(27) على نطاق منطقة الساحل، عانى 12,7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي المصنَّف في المرحلة 3، في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2024.

الأساسية، مع إغلاق حوالي 000 10 مدرسة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حيث توقف أكثر من 200 1 مرفق صحي عن العمل في جميع أنحاء المنطقة.

47 - وتستضيف تشاد حوالي مليونَي من اللاجئين والنازحين داخلياً، من بينهم 1,1 مليون من اللاجئين السودانيين، مما يزيد الضغط على الموارد التي تعاني أصلاً من الضغوط[28]. وواجهت بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا مجتمعة أزمات نزوح أثرت على الملايين من الأشخاص، فيما ظلت النداءات الإنسانية تعاني من نقص كبير في التمويل[29]. فوفقًا لما ورد في بيانات شباط/فبراير 2025، كانت بوركينا فاسو تستضيف 2,1 مليون نسمة من النازحين داخليًا، فيما تستضيف مالي 363 378 نازح، وتستضيف النيجر 925 202 نازح وتستضيف نيجيريا 2,3 مليون نازح[30].

باء - دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل

48 - واصل مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب التنسيق الإنمائي وكيانات أخرى للنهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، مع تركيز الاهتمام على مجالات الحوكمة والقدرة على الصمود والسلام والأمن.

49 - وأجرى المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، بالشراكة مع مكتب التنسيق الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، عدة بعثات رفيعة المستوى في المنطقة لتعزيز التواصل مع سلطات منطقة الساحل. وفي منتصف عام 2024، تولى المنسق الخاص، إلى جانب مكتب التنسيق الإنمائي في أفريقيا، قيادة زيارات استراتيجية إلى بلدان اتحاد دول الساحل، إلى جانب المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة، مما عزز الحوار والثقة مع السلطات الوطنية الانتقالية، ومهَّد الطريق لتعزيز التعاون.

50 - وأُحرز تقدم في جهود دبلوماسية المياه، حيث تولى المنسق الخاص ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادة بعثة للدعوة إلى كتلة فوتا جالون الجبلية في حزيران/يونيه 2024، مما أدى إلى إعلان لابي، الذي يدعو إلى التعاون الإقليمي واقتراح تصنيف الكتلة الجبلية كموقع من مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وعقد أيضا مكتب المنسق الخاص حلقتَي عمل تقنيتين في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2024 لوضع خطة عمل إقليمية لمنطقة الساحل بشأن المياه، من المقرر إطلاقها في حزيران/يونيه 2025، في إطار "التحالف الكبير بشأن المياه" في منطقة الساحل، حيث يطرح المياه كعامل مسرِّع للتنمية في المنطقة.

51 - وعزز مكتب المنسق الخاص الجهود المبذولة في مجال تمكين الشباب والنساء. ففي تموز/يوليه 2024، تولى المكتب قيادة الجلسات في مؤتمر قمة الشباب الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الشمولية الرقمية في أكرا والفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي شارك في قيادته مكتبُ الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وصندوق الأمم

(28) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian needs analysis and response plan 2024: Chad", March 2024.

(29) يجري تتبع التمويل المخصص لخطط الاستجابة الإنسانية عن طريق نظام التتبع المالي، وهو متاح في الموقع الشبكي https://fts.unocha.org/.

(30) انظر: https://data.unhcr.org/en/situations/rbwca.

المتحدة للسكان، مما أدى إلى تحسين تنسيق الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتدريب مَن وصل عددهم إلى 80 شاباً على أنشطة الدعوة في مجال السلام.

52 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، نظّم مكتب المنسق الخاص النسخة الثانية من سلسلة المشاورات الإقليمية مع شباب منطقة الساحل، بمشاركة المديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة، في مناقشة استمرت أربعة أسابيع بشأن رؤى الشباب والنساء ليُسترشد بها في وضع السياسات والبرامج الإقليمية.

الأمن

53 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل، وتوطيد التعاون بين الوكالات والمبادرات المحددة الأهداف على نطاق الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وقدمت كيانات الأمم المتحدة الدعم للمبادرات المتعلقة ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات والتصدي للتطرف المصحوب بالعنف.

54 - وسعى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بنشاط إلى إجراء اتصالات دبلوماسية على نطاق منطقة الساحل من أجل التخفيف من حدة التوترات السياسية وتشجيع الحوار في أعقاب انسحاب اتحاد دول الساحل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن خلال زيارات ومشاورات رفيعة المستوى، يسَّر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مناقشات إقليمية ترمي إلى الحفاظ على التعاون والتخفيف من مخاطر التجزئة. وأجرى الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حوارات في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، دعا فيها إلى الحوكمة الشاملة وعمليات الانتقال المنظم والاستقرار الإقليمي.

55 - وعززت كيانات الأمم المتحدة أطر الأمن الإقليمي. فقد قام كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة، في إطار تنفيذ مشروع صندوق بناء السلام في موريتانيا والسنغال، بتدريب 140 من ممثلي المجتمعات المحلية في مجالَي منع نشوب النزاعات وأمن الحدود. وأدت المرحلة الخامسة من عملية كافو، التي يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قيادتها، والآلية المتكاملة لاستقرار الحدود لغرب أفريقيا، التي يشارك في عضويتها مكتب المخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب مكافحة الإرهاب والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، إلى تحسين القدرات المحلية في مجال منع نشوب النزاعات وتعزيز التعاون العملياتي للأجهزة الأمنية على نطاق المنطقة ككل.

56 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة السلام الشامل للجميع من خلال ما بذلت من جهود التمكين، حيث قدمت الدعم إلى 103 منظمات نسائية والتدريب إلى 700 1 امرأة من الوسيطات في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، مما عزز تولّي النساء أدواراً قيادية في عمليات المصالحة المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت اليونيسف 14 فرداً من متطوعي الأمم المتحدة الشباب إلى مالي لدعم تنفيذ البرامج القطرية والرصد والدعوة والخدمات اللوجستية. وأدى إيفاد برنامج الأغذية العالمي لمتطوعي الأمم المتحدة المتخصصين في القدرة على تحمل تغير المناخ إلى زيادة إدماج التكيف مع المناخ في خطاب السلام والأمن.

57 - وإدراكًا للصلة بين تغير المناخ والأمن، عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الدفع بتنفيذ نداء داكار للعمل لعام 2022، حيث دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صياغة الاستراتيجيات الإقليمية للقدرة على الصمود. وشملت المبادرات التعاونية المتخذة مع مكتب الأمم

المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إجراء تقييمات شاملة للمخاطر المتصلة بالأمن المناخي في خليج غينيا وحوض بحيرة تشاد، وذلك بهدف التخفيف من عوامل النزاع المرتبطة بالمناخ.

الحوكمة

58 - قطعت الأمم المتحدة خطوات كبيرة في تعزيز الحوكمة على نطاق منطقة الساحل، حيث انصب تركيزها على مجالات بناء المؤسسات والقدرات الإدارية والمشاركة المدنية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتعاون الإقليمي.

59 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، في غامبيا، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرات شملت التربية المدنية على الصعيد الوطني، استفاد في إطار أكثر من 000 100 مع معلومات عن مشروع دستور البلد. وقد شجعت تلك المبادرات تفاعلات أعمق بين المجتمعات المحلية والحكومة، لا سيما من خلال الحوارات التي يتولى الشباب قيادتها.

60 - وشهد التعاون عبر الحدود تقدماً من خلال المبادرات الإقليمية ذات الأهمية الاستراتيجية. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مبادرته بشأن القدرة على الصمود في منطقة الساحل، تعزيز قدرة لجنة المناخ لدول الساحل على التصدي للتحديات التي تطرحها الحوكمة العابرة للحدود المرتبطة بالأمن المناخي. وأدت أوجه التحسين المدخلة على البنية التحتية، ولا سيما بدء العمل بنظام لتحليل بيانات الهجرة في المراكز الحدودية بين غامبيا والسنغال، تتولى المنظمة الدولية للهجرة تنفيذه، إلى تحسين حوكمة إدارة الهجرة.

61 - وبالإضافة إلى ذلك، شُكِّلت خمس لجان مجتمعية للوقاية والسلامة في غامبيا تضم 100 عضو (50 امرأة و 50 رجلاً) بهدف تعزيز التعاون في مجال الأمن المجتمعي. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لجاناً معنية بإدارة الحرائق عبر الحدود (37 في المائة من أعضائها نساء)، بهدف تحسين إدارة الموارد العابرة للحدود.

62 - وكان من أهداف حوارات الشباب المتعلقة بالحوكمة التي جرت بقيادة الأمم المتحدة يومَي 3 و 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، ونفذها صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمكين المشاركين من مناصرة "خطة عمل كوتونو للشباب" وقرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، حيث زوَّدتهم بالأدوات اللازمة لإدماج أولويات الشباب في أطر السياسات الوطنية والإقليمية.

63 - وعلى صعيد المجتمع المحلي، تولت كيانات الأمم المتحدة قيادة مبادرات ترمي إلى توطيد الحوكمة من خلال برامج منع نشوب النزاعات وتسويتها في بوركينا فاسو وغينيا والكاميرون ومالي وموريتانيا. وفي عام 2024، تلقى أكثر من 300 1 من الشباب تدريباً محدد الأهداف في مجال إدارة النزاعات، لدعم الجهود المبذولة في التخفيف من حدة التوترات المحلية.

64 - وأُحرز تقدم في سيادة القانون وحوكمة حقوق الإنسان، تجلى في تقديم المساعدة القانونية إلى 802 من الأفراد في غامبيا، بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جانب تعزيز مبادرات رصد حقوق الإنسان التي تضطلع بها المفوضية في تشاد والسنغال. وبالإضافة إلى ذلك، تولى البرنامج الإنمائي عملية تشكيل فريق الأمم المتحدة العامل الإقليمي المعني بسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان لغرب ووسط أفريقيا، ليكون بمثابة منتدى للتعاون وتبادل الآراء بين كيانات

الأمم المتحدة العاملة في غرب ووسط أفريقيا بشأن سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان ولتحفيز اتخاذ إجراءات مشتركة على الصعيد الإقليمي.

القدرة على الصمود

65 - واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود في منطقة الساحل بأخذها بنهج متكامل، يتناول مجالات الصحة والأمن الغذائي والزراعة المستدامة وإدارة المياه وتحقيق التمكين للشباب والنساء والفئات الضعيفة. وقد سعت الجهود المنسقة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة - بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - إلى التخفيف من آثار الأزمات الإنسانية والصدمات المناخية وعدم الاستقرار. ومن خلال مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي في تعزيز الصحة النفاسية بتدريب 050 14 قابلة على المهارات الأساسية والمتخصصة، وتحسين سلاسل الإمداد بوسائل منع الحمل وتوسيع نطاق الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. وقد استفاد من المشروع أكثر من مليون مستخدمة جديدة لوسائل منع الحمل الحديثة وأسهم في خفض نسبة نفاد مخزون وسائل منع الحمل في مراكز تقديم الخدمات إلى 18 في المائة.

66 - ولا يزال الأمن الغذائي يمثل تحديًا خطيرًا، حيث يواجه أكثر من 40 مليون نسمة انعدام أمن غذائي حاد[31]. وقد انصب تركيز الأمم المتحدة على زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز المنظومات الغذائية وزيادة فرص نفاذ المزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة إلى الأسواق. وأدمجت تدخلات، كمبادرة برنامج الأغذية العالمي "القضاء التام على الجوع في القرى"، برامج التغذية مع الزراعة المراعية للمناخ لتحقيق منظومات غذائية مستدامة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. فهذا النهج يدمج البرامج التقليدية التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي - كالوجبات المدرسية، والتغذية، والغذاء لقاء عِوَض، ودعم الأسواق الزراعية لأصحاب الملكيات الصغيرة - وذلك لإنشاء سلاسل مضيفة للقيمة للأرز من أجل التوصل إلى القضاء التام على الجوع في غضون عامين. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد القرى التي لا تعاني من الجوع من 13 قرية إلى 37 قرية، مع تدخلات في ما مجموعه 151 قرية.

67 - وفي عام 2024، تعزَّزت خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ولا سيما في المناطق المعرَّضة للفيضانات والمناطق المتضررة من النزاع في نيجيريا. وقت تولّت منظمة الأمم المتحدة للطفولة قيادة الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الاستفادة من مياه الشرب المأمونة والبنى التحتية للصرف الصحي وممارسات النظافة الصحية، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص لإدارة الصحة في المدارس خلال دورة الطمث. وفي غامبيا، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان نظام معلومات إدارة العنف الجنساني، حيث سجل 912 حالة (96,6 في المائة منها تتعلق بالنساء)، وقام بتوعية 000 1 فتاة من تلميذات المدارس بشأن الصحة أثناء دورة الطمث. وفي الوقت نفسه، أُنشئت نُظم مائية تتسم بقدرتها على الصمود، كثيراً ما تعمل بالطاقة المتجددة،

(31) وفقًا لما جاء في الإطار المنسَّق الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2024، يعاني أكثر من 40 مليون نسمة على نطاق المنطقة ككل من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 3 أو فما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، من بينهم مليونًا شخص في حالة طوارئ (المرحلة 4 من التصنيف الدولي المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، مع توقعات بأن ترتفع تلك الأرقام إلى 52,7 مليون شخص بحلول منتصف عام 2025. وتمثل نيجيريا (25,1 مليون شخص) والكاميرون (3,1 ملايين شخص) وتشاد (2,9 مليون شخص) أكثر من نصف هذا العدد.

مما أسهم إلى حد كبير في استدامة الخدمات الأساسية. وفي مالي، دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بناء وإعادة تأهيل نُظم مائية تتسم بقدرتها على التكيف مع المناخ، مما عاد بالنفع على 573 66 شخص بخدمات مياه دائمة وعلى 486 218 شخص بتحسين فرص حصولهم على خدمات الصرف الصحي.

68 - وأشركت المبادرات، مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل وشراكة القدرة على الصمود في منطقة الساحل، الشبابَ والنساءَ في أنشطة الزراعة المراعية للمناخ ومشاريع الاقتصاد الأخضر والأنشطة المدرَّة للدخل، مما عزَّز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والمساواة بين الجنسين فيها. واستهدفت تلك المبادرات أيضًا منظومات التعليم والحماية، بما يكفل مشاركة الشباب والنساء والفئات الضعيفة مشاركة فعالة في بناء القدرة على الصمود. وتلقَّت منظمات المجتمع المدني ذات القيادات النسائية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال الدعم، حيث استفاد من التدريب في مجال التأهب للكوارث 45 مشاركاً، من بينهن 23 امرأة و 15 شخصا من النازحين داخلياً.

69 - ونفَّذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرات في مجال قدرة المناطق الحضرية على الصمود للتصدي للتحديات التي يطرحها التوسع الحضري السريع، بطرق منها التخطيط الحضري وبناء القدرات وتطوير البنية التحتية وبناء القدرات المحلية. وانصب التركيز في تلك الجهود على بناء القدرة على تحمل تغير المناخ والتأهب للكوارث والتخطيط الحضري القائم على مشاركة المجتمعات المحلية. وفي غينيا، أُنشئ 678 من الهيكل المجتمعية لدعم منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر، بما يسهم في تسوية النزاعات المحلية. كما تم اعتماد خطط حضرية مستدامة لصالح خمس بلديات، استفاد منها حوالي 000 300 شخص.

الإطار المنسَّق في منطقة الساحل

70 - استجابةً لطلب السلطات الانتقالية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر - وبناءً على توصيات البعثة المشتركة للمديرين الإقليميين والزيارة التي أجرتها نائبة الأمين العام إلى المنطقة - وضعت الأمم المتحدة 10 برامج رائدة متكاملة الغرض منها أن تكون بمثابة منتديات لإحداث تحول هيكلي ومصمَّمة للتعجيل بوتيرة التقدم على نطاق أربعة مسارات انتقالية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي: المنظومات الغذائية؛ والتعليم؛ وتشغيل الشباب؛ والطاقة. وتسعى البرامج، التي تتماشى مع الأولويات الوطنية والتي اشتركت الوزارات القطاعية في تصميمها، إلى تنفيذ البرامج على نطاق واسع. وفيما يتجاوز المبادرات القطاعية، تضفي البرامج الرائدة التكامل على المجالات الشاملة لعدة قطاعات مثل الزراعة المراعية للمناخ، وسلاسل القيمة الشاملة للأغذية الزراعية، وإصلاح الأراضي، والبنية التحتية الريفية، والتعلم الرقمي، وريادة الأعمال للشباب، وتوصيل الكهرباء إلى المناطق غير المتصلة بالشبكة، وإصلاح الحوكمة المحلية، وتقديم الخدمات المراعية لحالات النزاع. فهذا التصميم المتكامل يكفل الاتساق بين الركائز ويدعم تحقيق الاستقرار والتعاون عبر الحدود والحوكمة الاقتصادية، مع دمج نظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً في صميمه.

71 - وفيما يتعلق بأنشطة الدعوة وتمكين المرأة، تولى كل من مكتب المنسق الخاص وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل قيادة عملية وضع اتفاق المساواة بين الجنسين لمنطقة الساحل، الذي يشجع المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا محوريا لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن من خلال ما يلي: (أ) الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في صميم السياسات والبرامج؛ و (ب) تعزيز

مشاركة المرأة والشباب بنسبة تصل إلى 50 في المائة في مبادرات السلام والأمن؛ و (ج) تسخير أهداف التنمية المستدامة لإحداث تحوُّل في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوضع المرأة في صلب عمليات صنع القرار.

72 - وبذلت كيانات الأمم المتحدة جهوداً كبيرة نحو تعزيز أشكال التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء من منطقة الساحل والشركاء الإقليميين والجهات الفاعلة الإنمائية على الصعيد الدولي. وقد جمع التقدم المحرز في سلسلة الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن الاتساق بين الركائز فيما بين قيادات الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية في منطقة الساحل.

آفاق العمل في المستقبل

73 - أسفر الاجتماع السابع عشر للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي عُقد في داكار يومَي 4 و 5 شباط/فبراير 2025، عن استنتاجات وتوصيات رئيسية لإرشاد مشاركة الأمم المتحدة في منطقة الساحل في المستقبل هي كما يلي:

(أ) سيواصل مكتب المنسق الخاص الدعوة إلى ضرورة إعادة تقويم الاستراتيجية لتجسِّد للطابع المتغير الذي تتسم به المنطقة، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق؛

(ب) ستحافظ الأمم المتحدة على وجودها والتزامها في منطقة الساحل، مع تأكيد دورها الحاسم في دعم الاستقرار والتنمية، بما في ذلك تعزيز أشكال التعاون والإجراءات المتخذة على الأرض للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية؛

(ج) سيقوم مكتب المنسق الخاص بتوطيد الاتساق من خلال الأخذ بنهج شامل ومتكامل محوره الإنسان، وإشراك المجتمع المدني، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والدعوة إلى مشاركة المرأة والشباب في عمليات صنع القرار السياسي؛

(د) ستسخر الأمم المتحدة قدرتها على عقد الاجتماعات لإشراك مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات الإقليمية والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والقطاع الخاص؛

(هـ) ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز جهود السلام والأمن والتنمية المستدامة من خلال مواصلة وضع استراتيجيات طويلة الأجل في مجال بناء السلام وتعزيز التعاون الإقليمي لأغراض الأمن، بما في ذلك من خلال التصدي للتهديدات المتغيرة، وضمان تخصيص الموارد الكافية لدعم الجهود المتكاملة؛

(و) ستعمل الأمم المتحدة على التعجيل بوتيرة الإجراءات المتعلقة بالبرامج المتكاملة التي يمكن أن تساعد في التعجيل بالتنمية المستدامة، على النحو الذي حددته اللجان التوجيهية السابقة، وهي المياه والتصنيع والحوكمة؛

(ز) يكتسي تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمؤسسات المالية الدولية، أهمية بالغة؛

(ح) لا تزال معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك ضعف الحوكمة، والفساد، وعدم المساواة، أولوية من أولويات الأمم المتحدة في منطقة الساحل؛ فتقوية المؤسسات وتعزيز ممارسات

الحوكمة الشاملة والسليمة مثل الشفافية والمساءلة والعقد الاجتماعي تشكِّل عوامل أساسية محرِّكة لتحقيق الاستقرار على الأمد الطويل.

جيم - التوصيات

74 - ينبغي توسيع نطاق النُهج المتكاملة المتبعة من أجل الاستفادة من النتائج المحرزة وتسريع وتيرة التأثير على نطاق جميع الركائز. وينبغي تعزيز الاتساق بين الركائز على جميع المستويات لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المراعية للمناخ وحالات النزاع. ففي سياقات متعددة على نطاق منطقة الساحل، أثبتت الإجراءات المنسَّقة - التي تسنى اتخاذها من خلال أطر الأمم المتحدة القائمة وآليات التخطيط المشترك - فعاليتها. ويجب توسيع نطاق هذه النُهج ودعمها بمزيد من الاستثمار في البيانات والتكنولوجيا ليُسترشد بها في تقرير السياسات وصنع القرار في بيئات تتسم بالتعقيد والتطور السريع.

75 - وستواصل الأمم المتحدة تعزيز التحول من تحقيق الاستقرار على المدى القصير إلى بناء القدرة على الصمود والتنمية الشاملة على المدى الطويل. ويستلزم ذلك إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية التي تزخر بها المنطقة، وتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية، ودمج نُهج الأمن المناخي بالكامل. ويجب تعزيز هذه الجهود وتوسيع نطاقها، بالاستناد إلى الدروس المستفادة والثقة التي بُنيت بالفعل مع النظراء الوطنيين وآليات التنسيق التي أثبتت قيمتها. وينبغي تعبئة الشراكات الاستراتيجية وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص وآليات التمويل الابتكاري المصمَّمة خصيصاً للمنطقة من أجل استدامة هذا التحول وكفالة استمرارية المكاسب الإنمائية.

76 - وينبغي توسيع نطاق الحصول على تمويل مرن ومتعدد السنوات ويمكن التنبؤ به للدفع بعجلة التقدم المُحدث للتحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة الساحل. ويتطلب التصدي للتحديات المتقاطعة التي تواجهها المنطقة - بما في ذلك قابلية التأثر بتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وضعف الحوكمة، وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب - استثماراً جريئاً ومستداماً. وتُظهر البرامج الـ 10 الرئيسية المتكاملة التي وُضعت لمنطقة الساحل الوسطى إمكانات الدعم المنسق الذي تقدمه الأمم المتحدة لتسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي الشامل وتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز التماسك الاجتماعي. وهناك حاجة إلى تمويل عاجل لتفعيل البرامج الرئيسية لتحقيق تأثيرها الكامل، ويوفر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية لحظة حاسمة لتعبئة الاستثمارات المحددة الأهداف لمنطقة الساحل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في واحدة من أكثر مناطق العالم ضعفاً.